المجلس الوطني للبيئة

خطاب السيد الوزير الأول

الرباط 27 فبراير 2002

حضرات السيدات والسادة

يطيب لي أن أعبر لكم عن اعتزازي بافتتاح أشغال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للبيئة الذي يعد إطارا مناسبا للحوار البناء والتشاور بين كافة المتدخلين والمعنيين بشؤون البيئة من أجل تدارس القضايا المطروحة، والبحث عن أفضل السبل لحل المشاكل العالقة، وتنسيق الجهود المبذولة لمكافحة التلوث والمحافظة على الثروات الطبيعية.

إن أهمية هذا المجلس تتجلى في كونه يعالج قضايا أصبحت اليوم مصيرية بالنسبة للعديد من الجهات، ذلك أن رهان التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبط ارتباطا عضويا بمدى تحقيق التوازن بين تأمين الضروريات وتوفير الحاجيات من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، وإن تحقيق تنمية مستديمة يستلزم إستغلال التروات المتاحة بما يضمن تجددها واستمرارها.

حضرات السيدات والسادة

إنكم مدعون، من خلال حلقات الحوار وورشات العمل المنظمة في إطار هذه الدورة، الى القيام بوقفة تأملية في الوضع الذي آلت إليه بيئتنا وتشخيص متكامل الضعف والخلل في المناهج والبرامج المعتمدة، حيث أنها ما زالت لم تحقق، كما نطمح الى ذلك، الأهداف المرسومة لها للحد من التلوث وتدهور المجال البيئي وتوقيف استنزاف التروات الطبيعية في العديد من جهات المملكة.

وتجدر الإشارة هنا الى ضخامة الإنعكاسات المالية المترتبة عن تدهور وضعية بعض المجالات البيئية، حيث تصرف سنويا ما يفوق 20 مليار درهم أي 8,2% من الداخلي الغام، لمعالجة آثارها السلبية.

لا يمكن، إزاء هذه الوضعية، الاستمرار في غض الطرف عن العديد من الخروقات والتجاوزات المرتكبة في حق البيئة باسم الإنتاجية والمر دودية، وعدم إعاقة مسيرة التنمية، وغير ذلك من المسوغات التي كانت وما زالت تستغل هنا وهناك لعرقلة برامج حماية البيئة.

إن الاهتمام بالبيئة والحرص على حمايتها من التلوث وكافة أشكال التبذير، يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر التنمية لكونه يضمن للمواطن حقه في الصحة والسلامة ويساهم في تحسين الدخل للعديد من الفئات

الاجتماعية، ويشكا أحد شروط توفير المناخ الملائم لجلب الاستثمار وتنمية السياحة وفتح الأسواق الأجنبية أمام المنتوج الوطني وغير دلك من الإنعكاسات الإيجابية المؤدية الى انتعاش الاقتصاد.

كما أن المحافظة على البيئة وحسن تدبيرها أصبح ضرورة تستلزمها حركة العولمة، وما يرافقها من منافسة لا يمكن مسايرتها الا وفق شروط ومواصفات معينة من بينها احترام البيئة في مختلف مراحل الإنتاج.

كما أن تلوث البيئة والكوارث المترتبة عنها مثل التصحر، والجفاف، والفيضانات وتلوث البحار وغيرها أصبحت واقعا تعيشه كل الإنسانية تتطلب معالجته تظافر جهود جميع الدول.

حضرات السيدات والسادة

لقد أعلنت في الخطاب الذي ألقيته في افتتاح الدورة الثالثة لهذا المجلس عن استعداد المغرب لاحتضان الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغيير المناخ.

ولقد تم تواجب منتظم الدولي مع هذه الدعوة واستضاف بلدنا هذا المؤتمر حيث كان له دور فعال.

وفي هذا الصدد، سجانا بكل ارتياح النتائج الإيجابية التي أفضت إليها هذه الدورة، وخاصة دخول بروتوكول كيوطو حيز التنفيذ، وكلنا أمل أن تتلو هذه الخطوة الأولى مبادرات أخرى أكثر جرأة وشجاعة من اجل حماية البيئة العالمية، وتفادي الكوارث الناتجة عن ارتفاع حرارة كوكبنا، والتي تعوق جهود التنمية في العديد من الدول السائرة في طريق النمو، وتعمق الفوارق بينها وبين الدول الصناعية.

كما نرحب بالقرارات المتعلقة بتكثيف التعاون الدولي في إطار آليات التنمية "النظيفة"، والتي تتيع للدول النامية إمكانية الاستفادة من الخبرة والتكنولوجية المتوفرة لدى الدول المصنعة، وتهيئ المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار وإيجاد التمويل والدعم لتنفيذ المشاريع والبرامج البيئية التنموية.

علينا إذن أن نستثمر نجاح هذا المؤتمر، وان نكثف جهودنا في إعداد المشاريع القابلة للتنفيذ في إطار الآليات السالفة الذكر، وان نجعل من الحفاظ على البيئة عنصرا هاما من عناصر الجودة، من شانه أن يستقطب المزيد من المستثمرين ويشكل قاطرة للتنمية المستديمة في بلادنا.

حضرات السيدات والسادة

لقد عملت الحكومة على تحفيز الاستثمار المعقلن الذي يحترم البيئة بتخصيص حوافز مهمة في هذا الشأن، تضمنتها عدة نصوص تشريعية واتفاقيات اذكر منها ميثاق الاستثمار واتفاقية تشجيع الاستثمار الصناعي المعتمدة في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسطرة التقييم البيئي لوكالة التنمية الاجتماعية وصندوق محاربة التلوث الصناعي.

وتعكس هذه الآليات الاهتمام الذي توليه الحكومة لحماية البيئة وتشجيع الاستثمار الذي يشكل أولى الأولويات في السياسة التي تنهجها حكومة صاحب الجلالة، والتي حددت إطارها الرسالة الملكية السامية بشأن وضع شباك وحيد في خدمة المستثمرين وإنشاء مراكز جهوية للاستثمار في هذا المجال.

كما أن الحكومة اتخذت عدت إجراءات من اجل تأهيل المقاولة المغربية في أفق رفع الحواجز الجمركية في نهاية هذا العقد وتطوير الخبرة المغربية وتعزيز القدرات في مختلف المجالات البيئية واحترام التعهدات التي التزم بها المغرب على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وأسجل بهذه المناسبة أن الاتفاق الأخير الذي أبرمته الحكومة مع الاتحاد الأوربي المتعلق بتقويم هيكلة تدبير المياه ببلادنا، يعتبر نموذجا مثاليا لمشروع تنموي وبيئي جدير أن يقتدى به.

حضرات السيدات والسادة

سيعرض على أنظاركم خلال هذا الاجتماع المخطط الوطني للبيئة، الذي ساهمت في إعداده كل القطاعات الحكومية المعنية، بمشاركة فعاليات من المجتمع المدني، ومن الفضاء الجامعي ومن القطاع الخاص.

وادعوا كل المشاركين في أشغال هذه الدورة الى تركيز اهتمامهم في دراسة هذا المخطط على بلورة مقترحات وتوصيات واقعية، تحدد الأولويات ونوضح سبل تحقيق الهداف، في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة ليصبح ليصبح إطارا مرجعيا في هذا الإطار الميدان الحيوي.

وفقكم الله في أشغالكم ووفقنا جميعا لما فيه خير وصالح بلادنا.